



النظام النقدي الدولي في ظل مشروع كينز- وايت 1943-1944

أ.م.د. أحمد حاشوش عليوي الحامي^{1*}
كلية التربية الأساسية, جامعة سومر, نزي قار, العراق

الملخص

يُعدّ موضوع (النظام النقدي الدولي في ظل مشروع كينز – وايت 1943-1944) من المواضيع المهمة , لاسيما في دراسة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الدولية ؛ لأنّ الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية وعصب الحياة لأي دولة , فيعد نشوب الحرب العالمية الثانية , وانتهاء العمل بنظام قاعدة الذهب , بدأت دول الحلفاء ولاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بالتفكير ووضع الخطط , وخلق نظام اقتصادي لما بعد الحرب, وقد ظهر في تلك المدة مجموعة من الاقتصاديين الذين تصدّوا لرسم الخريطة الاقتصادية, وعلى رأسهم المستشار الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز , والمساعد الأول للكاتب الأمريكي للخرينة هاري ديكستر وايت, وسعى كلا الطرفين لترسيخ أقدامه , وأفاق مسيرته, وخدمة مصالح بلده .

حرص كينز جاهداً لاستعادة موقع بريطاني المنهار في الاقتصاد العالمي, وعمل وايت على تعزيز الدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في النظام الجديد لعالم ما بعد الحرب, وفي آخر المطاف اتفق المؤتمرين في مؤتمر بريتون وودز 1944 على تبني مشروع وايت ؛ نظراً لقوة الولايات المتحدة اقتصادياً وعسكرياً من جهة , ولحاجة معظم دول أوروبا, وأمريكا اللاتينية , ودول العالم الثالث بأمس الحاجة للمساعدات الأمريكية من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية (النظام النقد الدولي, مشروع كينز, مشروع وايت, اتحاد المقاصة الدولي, صندوق النقد الدولي).

The international monetary system under the Keynes-White projects 1943-1944

Assistant Professor Dr. Ahmad Hashush Aliwi Al chami^{1*}
¹college of Basic Education, University of Sumer, Thi-Qar, Iraq

Abstract

The topic (the international monetary system under the Keynes-White projects 1943-1944) is one of the important topics, especially in the study of international economic and monetary conditions, because economic stability is one of the basic goals and the lifeblood of any country. After the outbreak of World War II and the end of the gold standard system, the Allied countries, especially... Britain and the United States of America decided to think, develop plans, and create a post-war economic system. During that period, a group of economists emerged who took on drawing the economic map, led by the British economic advisor John Maynard Keynes and the first assistant to the American Treasury clerk, Harry Dexter White. Both parties sought to consolidate their positions and prospects. His career and serving the interests of his country.

Keynes was keen to restore Britain's collapsed position in the global economy, and White worked to strengthen the leadership role of the United States of America in the new order of the post-war world. Finally, the participants at the 1944 Bretton Woods conference agreed to adopt White's project due to the economic and military

* Email address: Aha10354@gmail.com

strength of the United States. On the one hand, most European countries, Latin America, and Third World countries were in dire need of American aid, on the other hand.

keywords:(the international monetary system, Keynes project, Hwite project, International Cleanring Union, The International Monetary Fund)

المقدمة

شهد الاقتصاد العالمي قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية هزات واضطرابات عنيفة في نظامه النقدي , ومعدلات منخفضة لحركة التجارة العالمية ؛ مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا إلى رسم الخريطة السياسية والاقتصادية , وخلق نظام نقدي جديد , يكون أساساً لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب , والانتقال نحو السلم , وتوفير الأطر النقدية , والمالية , والتجارية الملائمة التي ستعيد الدم إلى عروق الاقتصاديات الرأسمالية التي عانت من الانهيار , والخراب , والفوضى , في أثناء سني الحرب , وقد تضمن الإعداد لذلك النظام العمل على الجانبين السياسي والاقتصادي , ففي الجانب السياسي تعلق بقضايا السلم والأمن , فقد تبلور في انشاء منظمة عالمية جديدة تحل محل عصبة الأمم , وقد بدأ التمهيدي للأفكار الأولى لتلك المنظمة منذ إعلان ميثاق الأطلسي 1941 ؛ عندما أعربت فيه الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية عن الرغبة في إيجاد منظمة عالمية لحفظ السلام ؛ وتحقيق التعاون الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما في الجانب الاقتصادي فقد دعا ممثلو الدول الرأسمالية لاسيما بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى التفكير في إقامة نظام نقدي جديد من شأنه معالجة الوضع المتردي , ويكون أساس لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب , ووضع الخطط لإعادة البناء والإعمار , لاسيما في دول أوروبا حتى لا يتكرر الاضطراب وعدم الاستقرار الذي وقع في ثلاثينيات القرن العشرين الذي ترتب عليه انهيار تام للعلاقات الاقتصادية , وقيام الحرب العالمية الثانية .

ولهذا جاء اختيار الباحث لدراسة الموضوع وتحديد عام 1943 بداية لموضوع البحث ؛ وذلك لأنه العام الذي أعلن فيه المشروعين البريطاني والأمريكي ؛ وتوقف البحث في عام 1944 ؛ وهو العام الذي أقر فيه المشروع الأمريكي في مؤتمر بريتون وودز .

فُسِّمَ البحث إلى خمسة محاور , تناول المحور الأول (النظام النقدي الدولي حتى عام 1943) , وتطرَّق المحور الثاني (انهيار نظام قاعدة الذهب) , وكُرِّسَ المحور الثالث(مشروع كينز) , وركَّزَ المحور الرابع على (مشروع وايت) , وحُصِّصَ المحور الخامس إلى (مؤتمر بريتون وودز وتبني مشروع وايت).

النظام النقدي الدولي حتى عام 1943

مثَّلَ النظام النقدي الدولي (international monetary system) مجموعة القواعد والإجراءات المتفق عليها دولياً من أجل تحديد العلاقات النقدية بين الدول ، وكيفية تقييم سعر صرف العملات تجاه بعضها بعضاً، فضلاً عن تحديد أنواع النقود التي تقبل بين الدول كوسيط للتبادل، ومقياس لقيم السلع والخدمات المتبادلة، التي تستعمل في الوقت نفسه مستودعاً للقيم والاحتياطات الدولية، وكذلك مدى توافر السيولة النقدية اللازمة لدفع وتسوية الالتزامات الدولية ، بما يضمن

الاستقرار النقدي، وتطور العلاقات التجارية والمالية، من دون وجود أي اختلالات قد تؤثر على أي طرف من الأطراف المتداخلة، وربما يمكن من توفير المرونة والفعالية، ومن ثمّ تهيئة المناخ المناسب للازدهار والتطور الاقتصادي⁽¹⁾.

أدرك الإنسان منذ بداية المجتمعات البشرية الأهمية الكبيرة لوجود أداة أو وساطة يمكن استعمالها في تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات وإتمامها بين أفراد المجتمع، ولقد تعاقبت خلال المراحل التاريخية أنظمة نقدية مختلفة؛ تماشياً مع التطورات الاقتصادية والسياسية السائدة آنذاك، والتي تستلزم بالضرورة تغييراً في شكل النظام النقدي الدولي السائد بما يساهم في تحقيق الاستقرار النقدي للاقتصاد العالمي، ومن ثمّ دأبت بعض الدول عبر المراحل التاريخية على التنسيق بين أنظمتها النقدية؛ بهدف تسهيل عمليات المبادلة من خلال البحث؛ لإيجاد قاعدة مشتركة لقياس القيم والتفاهم حول المبادئ التي تسيّر عليها عمليات الصرف، ومن أولى تلك المراحل هو نظام المقايضة (Barter system) الذي عُده من أول الأنظمة للتبادل بين الأطراف التي عرفها الإنسان، ففي ظل ذلك النظام قام الأفراد بمبادلة سلعة بسلعة أخرى مباشرة دون وسيط، ومثال ذلك مبادلة كمية من القمح بكمية من الأرز ونحو ذلك⁽²⁾.

ونتيجة لاحتواء نظام المقايضة على العديد من العيوب كصعوبة توافق الرغبات بين تبادل السلع، فضلاً عن عدم قابلية بعض السلع للتجزئة؛ فبعض السلع كبيرة مثل البيوت أو الدواب التي لا يمكن تجزئتها إلى قطع صغيرة؛ وعدم وجود أداة للإدخار حتى ظهرت المسكوكات المعدنية، وعلى رأسها الذهب والفضة⁽³⁾ كوسيط للتبادل؛ كونها مقبولة لدى جميع المجتمعات، وليس مجتمع دون غيره⁽⁴⁾؛ لذا برزت الدعوة لظهور النظام النقد الدولي القائم على قاعدة الذهب كوسيلة للاعتماد عليها بين مختلف الدول.

أولاً: النظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب

ساد النظام النقدي في معظم الدول الكبرى، ولعلّ في مقدمتها بريطانيا التي عدّت من أولى الدول التي أقرته في 22 حزيران 1816، وأصبح ساري المفعول في عام 1821، ومن ثمّ لحقت بها غالبية الدول الأوروبية مثل ألمانيا عام 1871، وفرنسا في حدود عام 1879، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول عام 1900 أضحت فيه جميع الدول تقريباً تأخذ بقاعدة الذهب باستثناء الصين والمكسيك اللتين فضلنا قاعدة الفضة (silver standard)⁽⁵⁾.

اتسمت قاعدة الذهب (Gold Standard) بتوافر شروط معينة، ومن أهمها وجود علاقة ثابتة بين قيمة الوحدة النقدية وكمية معينة من الذهب، بحيث تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب، وبموجبه يتمّ قياس القيم الاقتصادية، إذ إنّ قيمة الوحدة النقدية تساوي وزناً معيناً من الذهب، وذلك لا يعني أنّه يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلاً داخل الاقتصاد القومي، وإنّما يكفي لسيادة تلك القاعدة أن تكون النقود الورقية المتداولة قابلة للتحويل إلى الذهب في أي وقت شاء حاملها، أو للاستعمال في تسوية المعاملات في الداخل والخارج، شريطة أن يكون ذلك مقترناً بحرية استيراد الذهب وتصديره، إذ إنّ وضع القيود على تجارة الذهب استيراداً وتصديرًا عمل على تفاوت توزيعه بين الدول، ومن ثمّ تفاوت قيمته؛ مما وفرّ الفرصة لعدم إمكانية استخدامه كمقياس محايد للعملة⁽⁶⁾. وقد مرّ نظام الذهب بثلاث مراحل:-

1- نظام المسكوكات الذهبية (Gold coin system): وفقاً لتلك القاعدة كانت كلّ دولة تحدّد قيمة عملتها النقدية بوزن معين من الذهب، وفي الوقت نفسه تكون الدولة مستعدة لشراء أو بيع كمية من الذهب لقاء سعر عملتها الذي أعلنته، ومن ثمّ ضمنت تلك القاعدة حرية عملية التبدّل بأشكال النقد المتداول بالذهب، وكذلك حرية تصدير الذهب واستيراده من دون

قيد أو شرط ، وعلى الرغم من أنّ الذهب نفسه كان متداولاً على شكل عملات معدنية، إلا أنّ الأوراق النقدية شكّلت القسم الأعظم من العملات المتداولة، وكان للأفراد مطلق الحرية في استعمال الذهب أو الأوراق النقدية ؛ لأنها كانت تتمتع بحرية التحويل إلى نقود ذهبية، وذلك عن طريق شرائها أو بيعها للأوراق المالية مقابل الذهب بالسعر المحدد، وفي الوقت نفسه كان سكّ الذهب ، وتذويب المسكوكات ، وتصدير الذهب واستيراده عمليات مسموح بها؛ لذلك فإنّ وحدة العملة كانت تحافظ على معدل محدد للتبادل الذهبي، وبناء على ذلك كان الذهب يحمل قيمة واحدة في سائر أرجاء منطقة قاعدة الذهب. وقد سادت تلك القاعدة حتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914⁽⁷⁾.

2- نظام السبائك الذهبية (Gold bullion system): نتيجة لنشوب الحرب العالمية الأولى اضطرت أغلب دول العالم إلى التخلي عن المسكوكات الذهبية وعدم التداول بها ؛ نظراً لما تطلبتته الحرب من نفقات حربية كبيرة استنزفت حجم الذهب الذي ما لبث أن تناقصت كمياته عند التداول، فضلاً عن ذلك كان من المستحيل توفير تلك الكمية الكبيرة من القطع النقدية الذهبية ؛ لذلك اضطرت دول العالم إلى التخلي عن نظام المسكوكات الذهبية وإصدار عملة ائتمانية ورقية وطرحها للاستعمال، الأمر الذي شهد صعوداً في معدلات التضخم على اعتبار أنّ الحكومات قد وجهت سياستها النقدية لتمويل نفقات الحرب ، ومن ثمّ ضرورة إيجاد وسائل التمويل ؛ فبدأ الاتجاه نحو التمويل التضخمي عبر طرح المزيد من العملات الورقية ؛ واللجوء إلى الاقتراض الداخلي ، وبذلك بدأت العلاقة بين العملات الورقية المصدرة وحجم الاحتياطات الذهبية بالاختلال⁽⁸⁾.

وفي غضون ذلك حاولت بعض الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى العودة إلى نظام المسكوكات الذهبية، إلا أنّ ذلك كان متعزراً نظراً إلى الحجم الكبير من الأوراق النقدية الموجودة في التداول، وتعرض اقتصاديات العالم إلى حالة التضخم النقدي، وإزاء ذلك الوضع تمّ اقتراح نظام السبائك الذهبية في مؤتمر جنوة (Genoa Conference) عام 1922 ؛ لتمكين الدول إلى العودة لقاعدة الذهب⁽⁹⁾، وتعدّ بريطانيا وفرنسا من أول الدول التي تبنت قاعدة السبائك الذهبية عقب الحرب العالمية الأولى، ففي بريطانيا الزم القانون الصادر عام 1925 إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى سبائك على المبالغ التي تزيد عن 1500 جنيه إسترليني، أما في فرنسا لم يسمح قانون الصادر عام 1928 بالتحويل إلى السبائك التي بلغت قيمتها بحدود (225,000) فرنكاً فرنسياً⁽¹⁰⁾.

وفي ظل ذلك النظام لم تعد العملة المتداولة ذهباً، بل تمّ تداول العملة الائتمانية (Fiduciary Money)، وأنّ تلك العملة ارتبطت بمقدار معين من الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي للدول المعنية، الذي اكتفى بالاحتفاظ بكمية من السبائك الذهبية في خزائنه مقابل العملات النقدية الورقية، والمعدنية المطروحة في التداول، سواء بما يعادلها من الذهب، أم أن يكون الغطاء الذهبي بنسبة محددة منها.

سرى ذلك النظام في معظم الدول التي كانت على استعداد لشراء أي كمية من الذهب وبيعه عند سعر معين كما هو محدد بالقيمة الذهبية لوحدة العملة، وكذلك حرية الاتجار بالذهب وإمكانية تحويل النقود الائتمانية إلى ذهب، وقد اختصّ ذلك النظام بميزتين مهمتين: الأولى هو اختفاء العملة الذهبية، وحلّ محله العملة الائتمانية التي أصبحت قابلة للتحويل إلى ذهب، والثانية هو قيام الحكومة أو البنك المركزي ببيع الذهب على شكل سبائك كبيرة لا يقل وزنها عن حد معين ؛ ولذلك لم يستخدم في المعاملات الداخلية، واقتصر استخدامه على المعاملات الخارجية فقط ، وبذلك عدّ الهدف الأساسي لنظام السبائك الذهبية هو الرغبة في اقتصاد استخدام الذهب ، وعدم صرف النفقات في سكّ العملات الذهبية الصغيرة ، وإلغاء استخدامه في التداول محلياً ، وأنّ مبدأ تحويل النقود الورقية إلى الذهب تمّ الحفاظ عليه بكمية محددة، وأنّ تبني قاعدة

البنائك الذهبية كان بمثابة الخطوة الأولى تجاه التخلي عن إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وعن قاعدة الذهب في المعاملات الداخلية نظراً لارتفاع سعر السبيكة فضلاً عن عدم قدرة الأفراد الحصول عليها لذا تم حصر مجال استعماله في قطاع التجارة الخارجية⁽¹¹⁾.

3- نظام الصرف بالذهب (Gold exchange system): بدأ تطبيق نظام الصرف بالذهب بناء على مؤتمر جنوة عام 1922 وعد ذلك النظام خروجاً غير مباشر من نظام قاعدة الذهب، إذ تم تسوية المدفوعات الدولية وفقاً لذلك النظام بواسطة عملة أجنبية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالذهب، وذلك يعني أن تكون وحدة النقد فيه غير قابلة للتحويل إلى ذهب، ولكن تكون قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالذهب، أي تحويل وحدة النقد إلى عملة قابلة للتحويل إلى ذهب، ثم تحويل تلك الأخيرة إلى وزن نسبي من الذهب⁽¹²⁾.

أطلق على ذلك النظام "نظام التحويل من الدرجة الثانية" بمعنى أنه يوجد نوعين من العملات، عملات تلعب دوراً عالمياً بالغ الأهمية وتسمى بالنقود المركزية (Monnaie convertible)، وعملات تابعة (Monnaie satellites)، وتستند في إصدارها على عملة ارتكازية أي القابلة للتحويل لتكون غطاء لها بدلاً من الذهب، فمثلاً نجد أن الدول التي كانت منطقة نفوذ اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية كانت عملاتها قابلة للتحويل إلى الدولار القابل للتحويل للذهب، والشيء نفسه بالنسبة للدول التي كانت تابعة لمنطقة الإسترليني (Sterling Area)، أصبحت تلك الدول تتمتع بمزايا الذهب عن طريق الاحتفاظ باحتياطياتها الذهبية، ويتضح من خلال ذلك أن وحدة النقد أصبحت مرتبطة بالذهب ارتباطاً من الدرجة الثانية، إذ إن هناك وسيطاً لا بد أن تمرّ به حتى تتحول إلى ذهب، ذلك الوسيط هو العملة الأجنبية القابلة للتحويل إلى ذهب، وفي تلك الحالة لا تتحدد قيمة وحدة النقد طبقاً لقاعدة الذهب، وإنما لقيمة العملة الأخرى القابلة للتحويل⁽¹³⁾.

ثانياً: انهيار نظام قاعدة الذهب

بدأت مشاكل وصعوبات تطبيق نظام قاعدة الذهب مع بداية الحرب العالمية الأولى إذ تخلّت معظم الدول عن بيع وشراء الذهب، وقد توقعت جميع الدول آنذاك أن التخلي عن ذلك النظام هو ظرف مؤقت فقط، وبإمكانها العودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب، إلا أن الحرب الأخيرة أثّرت على هيكل الاقتصاد العالمي، إذ فقدت لندن مكانتها باعتبارها المركز الأول للتجارة والتمويل الدوليين، كما خسرت قدرتها على التحكم في الاختلالات التي حدثت في المدفوعات عن طريق تلاعبها بأسعار الخصم، كما تمّت تصفية الأرصدة الإسترلينية لصالح المقيمين الأجانب والحكومات⁽¹⁴⁾.

وباقتراب نهاية العشرينات من القرن العشرين تعرّضت أغلب اقتصاديات الدول الصناعية إلى الركود وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ كان لانخفاض سوق الأسهم وانهيار بورصة نيويورك (New York Stock Exchange) عام 1929 الشيء الذي أثّر على جميع أنحاء العالم، فبانخفاض مستوى الدخل الأمريكي انخفضت الواردات، وقُصص من صادرات الدول الأخرى إلى الولايات المتحدة، وانخفضت التجارة الدولية بأكثر من (50%)، كما أنّ موازين مدفوعات الدول الأجنبية كانت في حالة عجز بسبب انخفاض تدفق رأس المال الأمريكي للخارج، مما أدى إلى أزمة اقتصادية عالمية زعزعت الاستقرار النسبي في معظم الدول الرأسمالية لاسيّما الأوروبية منها⁽¹⁵⁾، فتوقفت الآلة الإنتاجية نتيجة ضعف الطلب عن العرض الكلي للإنتاج، مما وُلد غلق معظم المؤسسات المالية والإنتاجية أبوابها، فكانت النتيجة الحتمية والمباشرة لذلك تسريح العمال، وانتشار البطالة، فبعدما كانت لا تتعدى البطالة في أوروبا 1926 نسبة 2%، ووصلت نهاية عام 1933 إلى 25%، كما أثّرت تلك الأزمة على الأسواق المالية من خلال انهيار أسعار الأوراق المالية

، وبلغ عدد البنوك المفلسة حتى نهاية 1933 أكثر من 10 الف بنك أي قرابة 40% من بنوك الولايات المتحدة مما أدى إلى ضياع الكثير من مدخرات المودعين لاسيما الصغار منهم. أما البقية سارعوا بسحب أرصدهم من البنوك⁽¹⁶⁾، ولم تنته محنة العالم الرأسمالي من الأزمة الاقتصادية، حتى دخل في حرب عالمية ثانية (1939-1945)، وقد أسفرت الحرب الأخيرة بدمار هائل وانهار نظام النقل، إذ أصيبت الجسور، وسكك الحديد، والقنوات الملاحية بشلل شبه كامل تقريباً، ولم يك القطاع الزراعي أقل تأثراً فالنقص في الأيدي العاملة، والخراب الذي أصاب مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية نتيجة للعمليات العسكرية أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وبدوره انتقل إلى القطاع الصناعي، إذ تعرّضت المصانع للقصف والتدمير، كما أصيبت الموانئ وقطاع الشحن البحري التجاري بضرر كبير نتيجة للعمليات العسكرية⁽¹⁷⁾، وتوقف العمل بقاعدة الذهب بوصفها نظاماً نقدياً دولياً نظراً للظروف الاقتصادية والعسكرية التي عمت أرجاء العالم أجمع، فأعيد فرض القيود الجمركية وغير الجمركية بشكل أدى إلى انخفاض حجم المبادلات التجارية الدولية، والنمو الاقتصادي العالمي بشكل واضح⁽¹⁸⁾.

وقبل نهاية الحرب العالمية الثانية بدأ الحلفاء لاسيما بريطانيا الولايات المتحدة بالتفكير في وضع أسس لنظام دولي جديد يتفق مع تصوراتهم لعالم ما بعد الحرب، وجاء ذلك على لسان وزير الخارجية البريطاني انطوني ايدن (Anthony Eden) عندما صرّح اثناء استضافته في مجلس العموم في 2 شباط 1943 "سيكون العالم بعد انتهاء الحرب بحاجة إلى أداة نقدية دولية تيسر شؤون التجارة بين الدول، وتقضي على ما من شأنه أن ينزلق بالدول إلى التسابق في تخفيض قيم عملاتها، أو حبس الأرصدة الناجمة عن التبادل الدولي فتتوافر للعالم طريقة منظمة متفق عليها لتحديد قيم مختلف العملات القومية"⁽¹⁹⁾، وفي نيسان 1943 قدّم وزير المالية البريطاني هوارد كينغسلي وود (Howard Kingsley Wood) مشروع كينز الذي ينسب إلى الاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)⁽²⁰⁾.

ثالثاً: مشروع كينز

تولّى الاقتصادي البريطاني الشهير جون ماينارد كينز بلورة التصور البريطاني لمستقبل النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، الذي اعتقد "أنه لن يتم انتقال العالم من تلك المرحلة إلى حالة السلم المستقر والنشاط الاقتصادي، وما ينطوي عليه من انتاج، وتجارة، وتمويل، إلا إذا كنا على يقين من ماهية المستقبل الذي نبتغيه، ولا بدّ لنا من أن نحسب حساب لأربعة اعتبارات رئيسية، وهي أداة التعامل، والصراف، والسياسة التجارية وما تتضمنه من ضرائب جمركية، وقواعد للاستيراد والتصدير، وإعانة الدول التي يحتاج تقديمها مساعدات اقتصادية برأس المال لأجل طويلة ومتوسطة، وتنظيم انتاج وتصريف وتسعير المواد الأولية بحيث نحمي المنتجين والمستهلكين من الخسائر والمخاطر التي يتعرضون اليها"⁽²¹⁾.

اعتقد كينز أنه بمجرد وقف العمليات العسكرية ستتجه دول العالم إلى إعادة الاعمار والمشاريع التي خربتها مجريات الحرب العالمية الثانية، وستكون الدول بحاجة ماسة إلى الأموال الاحتياطية، وبما أنّ السلع قليلة ونادرة فمن المتوقع أن تكون المشكلة الأساسية هي كيفية معالجة الاتجاهات التضخمية لا الاتجاهات الانكماشية، كما أنّ تجربة العالم بين الحربين أوحّت أنه يجب في أي نظام اقتصادي ينشأ بعد الحرب ويرجى له البقاء أن يكون النظام من الناحية الفنية صالحاً للتطبيق بغض النظر عن نظام الحكم السائد في الدول الأعضاء، وأن لا يتدخل ذلك النظام في السياسات القومية الداخلية، فضلاً

عن ذلك فإنه من المحتمل هجرة أو انتقال رؤوس الأموال بصورة كبيرة بين الدول , مما يهدد سلامة بعض الدول التي لا حاجة لها لتلك الأموال في استثماراتها, ويضر بمركزها الاقتصادي ؛ لذا يجب أن تكون هناك طريقة منظمة للسيطرة على حركة الأموال الداخلة والخارجة إلى الدولة, وتحديد قيم العملات حتى لا تلجأ الدول إلى العمل المنفرد فتتسابق في تخفيض عملاتها , وان تزود كل دولة بعد الحرب باحتياطي من النقد الدولي يتناسب مع مركزها في التجارة الدولية ؛ حتى تستطيع التفرغ لمشكلة إعادة الاعمار دون أن تخشى فقدان توازنها الدولي, وتشكيل نظام له القدرة على إعادة التوازن عند اختلاله , وذلك عن طريق الضغط على الدولة التي تفقد توازنها مع العالم حتى تستعيد توازنها , ولا تسبب لغيرها من الدول فقدان التوازن سواء بكونها في مركز الفائض أم العجز⁽²²⁾ , وعلى إثر ذلك اقترح كينز تشكيل اتحاد المقاصة الدولي.

تشكيل اتحاد المقاصة الدولي

ذهب كينز في مشروعه إلى أن إدارة وضبط النظام الاقتصادي يتطلبان تكوين مؤسسة دولية ذات طابع مركزي عالمي , وذات صبغة فنية تكون بعيدة عن المؤثرات السياسية , مهمتها تقديم المساعدات لغيرها من المؤسسات الاقتصادية الدولية بشكل خاص, أو إلى نظام يوحي بالطمأنينة إلى العالم المضطرب بشكل عام ؛ حتى لا تخشى الدول من التأثير بعوامل خارجية عن ارادتها تقعدها عن الوفاء بديونها الدولية , فتجد نفسها مضطرة إلى الالتجاء إلى فرض القيود على معاملاتها الخارجية⁽²³⁾.

اطلق على تلك المؤسسة اسم اتحاد المقاصة الدولية (International Clearing Union) , تكون بمثابة بنك مركزي لجميع البنوك المركزية, وسلطة نقدية فوق الدول تحل محل الدفع الثنائي السائد, يسمح بإجراء عمليات المقاصة بين مختلف الدول , والدفع بالأرصدة بين البنوك المركزية , وتسهيل خلق ائتمانات ومراقبة سير النظام في ضوء ضوابط تتكفل السيطرة على حركة الأموال مع ترك الحرية لكل دولة عضو في تحديد سياستها بما يتناسب مع ظروفها؛ لغرض تمكين الدولة التي تعاني من عجز في موازين المدفوعات من الحصول على ما تحتاج اليه من سيولة اجنبية, على أن يكون لذلك الاتحاد صفة القومية , حيث تعلق سلطته سلطة الدول الأعضاء, وان تكون إدارة الاتحاد دولية فلا يكون لدولة أو مجموعة من الدول القدرة على تنفيذ أو ابطال القرارات التي لاترى الأغلبية في صلاحيتها, كما يجب أن تعمل إدارة النظام لتحقيق الصالح العام , ولا تنحاز لدولة على حساب دولة أخرى, ويجب أن تصان حقوق وامتيازات الدول الصغيرة⁽²⁴⁾.

اقترح كينز أن يكون النظام الجديد مرتكزاً على عملة دولية جديدة تقبلها جميع الدول في معاملاتها , ولا تخضع لسيادة أي دولة , بحيث تنتفي الحاجة إلى حبس الأرصدة أو الالتجاء إلى المقاصة الثنائية , ويكون استعمال تلك العملة مقتصرأ على الهيئات المحلية التي تنوب عن الدولة في معاملاتها الخارجية , مثل البنك المركزي , أو وزارة المالية , على أن تستمر المؤسسات والشركات التجارية في استعمال عملاتهم المحلية, وأطلق على تلك العملة اسم البانكور (Bancor) , وهي عبارة عن وحدة حسابية نقدية تستعمل في تسوية المدفوعات الدولية بعد أن توافق الدول على التداول بها , وتكون كمية الذهب منها متناسبة مع حاجة التجارة الدولية بطريقة منتظمة ؛ ولذا تعين على الدول المشتركة في الاتحاد أن تحدّد سعر صرف عملتها بالبانكور , وهو ما يعني أن تكون قيمة عملتها مرتبطة بوزن معين من الذهب, لكنها قابلة للتغير حسب الأحوال , ولا يجوز تغيير ذلك السعر إلا بموافقة اتحاد المقاصة الدولي ؛ من أجل استقرار أسعار الصرف⁽²⁵⁾, وكانت غايته من تلك التسمية (Bancor) المتكونة من كلمتين في اللغة الفرنسية (banque), وتعني البنك أو المصرف , و(or)

بمعنى الذهب ، هو الجمع بين المصرف والذهب ، أي بين فكرة المرونة التي يميّز بها المصرف ، وفكرة ثبات استقرار القيمة التي يتصف بها الذهب ، وأوضح أنّ العملة ستكون مقبولة في التسويات الدولية ، وسيتم إصدارها دون أن تضطر دول الأعضاء لأن تودع مسبقاً ذهباً أو عملات أجنبية⁽²⁶⁾ ، ويتمّ طرحها بكميات تناسب احتياطي الاقتصاد العالمي وبوزن معين من الذهب؛ ولتفادي انعدام التوازن في القوة الشرائية يقوم الاتحاد بالضغط على الدول الدائنة والمدينة لتعديل موازينها ، كما لا يسمح بتراكم أرصدة البنوك للبلدان الدائنة⁽²⁷⁾.

أهداف اتحاد المقاصة وقواعده

يُعدّ تسهيل مهمة التجارة الدولية (International Trade) وتحريرها من المعوقات واخضاعها لعوامل التوسع بدلاً من عوامل الانكماش الهدف الأساس الذي قام عليه اتحاد المقاصة ، فالأخير لا يحرم الأفراد من حق الاحتفاظ بعملة أجنبية ، أو حرمانهم من مزاوله أعمال الصرف الأجنبي، أو بنقل الأموال من دولة إلى أخرى بما أن تلك العمليات صرّحت بها الدول صاحبة الشأن، كذلك يجوز للمصارف المركزية أن تتعامل مع بعضها بعضاً مباشرة ، ولكن لا يصح التعامل بالبنكوكور إلا في الحالات التي يكون للدول المشتركة أو لمصرفها المركزي الحق في الدفع بالبنكوكور ، وكذلك لا يتطلب سيطرة الاتحاد مباشرة على حركة انتقال رأس الأموال من دولة إلى أخرى ، وإثما تكون السيطرة على الدول المشتركة فقط⁽²⁸⁾.

وبناء على ذلك اعتقد كينز بأنّ دولة العجز يحق لها أن تسحب ربع حصتها من البنك من دون قيود، ولا يسمح لدولة العضو في أي حال من الأحوال بأن تسحب ما يزيد عن حصتها، ولا يحق لأي عضو أن يحتفظ برصيد نقدي ما يزيد عن حاجة بنكه المركزي، أو غيره من الهيئات الأخرى ، وإذا زاد متوسط رصيد دولة العضو سواء كان الرصيد دائماً أم مديناً عن ربع حصتها فإنّ عليها أن تدفع غرامة قدرها 1% سنوياً، وتدفع غرامة إضافية قدرها 1% سنوياً إذا تجاوز رصيدها نصف مقدار حصتها ، سواء كان دائماً أم مديناً، وإذا زاد رصيدها عن ربع حصتها أثناء سنتين متتاليتين كان لتلك الدولة الحق في تخفيض قيمة عملتها بالنسبة للبنكوكور بمقدار 5% على الأكثر دون أخذ موافقة المجلس، ويتضح من خلال ذلك أنّ ذلك النظام عدّ الأرصدة الدائنة الزائدة عن الحد مثل الأرصدة المدينة الزائدة عن الحد ، وأنّه لا يسلم من الغرامة إلا الدول التي تحافظ على متوسط توازنها الدولي خلال العام ؛ لأنّه من وجهة نظر كينز أنّ إنجاز المشروع يتطلب أن لا تزيد الأرصدة الدائنة أو المدينة لأي دولة مشتركة على مقدار حصتها في اتحاد المقاصة ، وأنّ تحقيق التوازن في المعاملات الدولية هو مسؤولية مشتركة بين دول العجز والفائض، فإذا كانت دول العجز تضطر إلى فرض قيود على حركتها ، فإنّ دول الفائض أيضاً عليها أن تعمل على إلغاء فائضها، ومن ثمّ المساهمة في علاج مشاكل العجز في الدول الأخرى⁽²⁹⁾.

ومن أجل تطبيق تلك القاعدة طالب كينز العضو الذي بلغ عجزه المالي نصف حصته بإيداع غطاء لذلك العجز ، ويعيّن المجلس طبيعة ذلك الغطاء تبعاً لما يتراءى له ، فأما ذهب ، أو عملته المحلية ، أو عملة أي بلد آخر ، أو سندات حكومية ، ويحقّ للمجلس أن يوجه العضو المدين باتخاذ إجراءات داخلية بغية إعادة التوازن الدولي، أما إذا زاد متوسط الرصيد المدين على ثلاثة أرباع حصته في غضون عام ، أو كان الرصيد يتزايد بسرعة فائقة فللمجلس أن يطلب إلى تلك الدولة اتخاذ إجراءات لتحسين مركزها، كأن تخفّض من عملتها، أو فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال ، أو التنازل عن جزء من احتياطياتها من الذهب، والعملات الأجنبية ، فإذا لم تنجح في تخفيض رصيدها المدين في غضون سنتين فللمجلس أن يعلن أنّ تلك الدولة في حالة اعسار ، ولا يحق لها أن تسحب شيئاً من حسابها دون موافقة المجلس، وعلى الدول الأعضاء

أن تتعهد عند قبول عضويتها بأن تدفع للاتحاد ما يستحق عليها للدول المتعسرة ، ويحدّد المبلغ بحسب طبيعة العجز آنذاك لتخفّض من مديونية تلك الدولة (30) .

أما عن هيكله عمل اتحاد المقاصة رأى كينز أن تعيّن الحكومات المشتركة أعضاء المجلس ، ويكون للدول ذات الحصص الأكبر عضواً يمثلها في المجلس ، أما الأعضاء ذو الحصص الصغيرة فيكونون كتلاً سياسية ، أو جغرافية ، وتعيّن كلّ كتلة عضواً للمجلس ، بحيث يكون عدد الأعضاء من 12 إلى 15 عضواً، ولكل دولة غير ممثلة بالمجلس أن ترسل للاتحاد مندوباً دائماً ليكون على اتصال بالمجلس، ويعمل على تسهيل إجراء الأعمال اليومية ، ويتبادل الرأي والمعلومات مع هيئات الاتحاد التنفيذية ، ويكون لذلك المندوب حق حضور جلسات المجلس التي يناقش فيها الأمور التي تمسّ شؤون الدولة التي يمثلها ، و يحقّ له الاشتراك في المناقشة، وللبنوك المركزية في الدول غير المشتركة أن تحتفظ في الاتحاد بحسابات دائنة للمقاصة ؛ وذلك لتسهيل أعمال تلك الدول مع أعضاء الاتحاد(31).

وعن مقر اتحاد المقاصة طرح كينز بأن تتخذ الهيئة التنفيذية لاتحاد المقاصة مركزاً لها في لندن ، أو في نيويورك ، ويعقد مجلس الاتحاد مرة في لندن ، ومرة في نيويورك، ويسمح للأعضاء بعد تسوية ديونهم الانسحاب من الاتحاد بعد عام من الاعلام بالرغبة في الانسحاب ، ولن يستطيعوا أن يسحبوا أرصدهم الدائنة من الاتحاد ، ولكن لهم أن يحولوا تلك الأرصدة إلى حسابات للبنوك المركزية في الاتحاد، وفي مقابل ذلك يحقّ للمجلس إعفاء أي عضو بعد مضي سنة من أخباره في حالة عدم قيامه بتعهداته قبل الاتحاد، ويقدم مجلس الاتحاد تقريراً سنوياً ، ويدعو الأعضاء إلى جمعية سنوية ، ولأعضاء جميعاً أن يرسل كل منهم ممثلاً في تلك الجمعية ، ويمكن إعادة النظر في القواعد والأسس التي يقوم عليها الاتحاد بعد مرور خمس سنوات إذا رأت أغلبية الأعضاء ضرورة ذلك (32).

أما عن آليات عمل اتحاد المقاصة اقترح كينز أن يكون لكل دول الأعضاء فيه حساب بالبانكور تتمّ فيه تسوية قيم المدفوعات المترتبة عن المبادلات التجارية ، أو الخدمات بين الدول الأعضاء بتسجيل قيم تلك المبادلات في ذلك الحساب (33)، كما يقوم الاتحاد بتنفيذ عمليات المقاصة العامة بين الدول من خلال فتح حسابات دائنة ومدينة للدول المشتركة، وإجراء عمليات المقاصة بينها، بحيث تتساوى في النهاية الأرصدة الدائنة مع المدينة، ولكن إذا أسفر الحساب لدولة ما عن رصيد دائن، فإنّه يبقى داخل الاتحاد كقرض مقدم من الدولة صاحبة الدائنية. أما الدول المدينة يمكنها أن تسدّد مطلوباتها بالبانكور عن طريق الاتحاد، خلال مدة من الزمن، دون أن ينجم عن ذلك ضغوط على موارد الدول المدينة بالبانكور (34)، ومن حق الدول الأعضاء التمتع بالاقتراض من الاتحاد ، وبذلك يصبح في متناول كلّ دول الأعضاء احتياط من المال تستطيع من خلاله تحقيق التوازن المفقود في مركزها إزاء الدول الأخرى ، وبذلك تكون دائنية ومديونية الدول إزاء اتحاد المقاصة ولا تتضمن مديونية دولة لدولة أخرى ، ومن حق دول الاتحاد إيجاد علاقة وثيقة بينها وبين الدول الأخرى المرتبطة بها جغرافياً ، أو سياسياً ، كأمريكا اللاتينية ، أو كتلة الإسترليني ، فيكون لها مركز مزدوج ، مركزها كأحد أعضاء اتحاد المقاصة ، ومركزها كعضو في المجموعة التي تنتمي إليها (35).

اعتقد كينز أنّه من المحتمل أن يتطور الاتحاد ، ويصبح يوماً ما محور التعاون الاقتصادي الدولي من خلال فتح حسابات للهيئات الدولية التي يعهد إليها بمسائل الاعانة والتعمير بعد انتهاء الحرب ، وكذلك للهيئات الدولية التي يوكل إليها المحافظة على السلم والنظام الدولي، ففي حال خروج إحدى الدول على النظام ، وهددت حالة السلم يكون لتلك الهيئة الحق في مطالبة مجلس الاتحاد بوضع حساب الدولة المعتدية تحت تصرفها، وكذلك يمكن للاتحاد أن يفتح حسابات للهيئات التي تنشأ لمراقبة وتنظيم أسواق المحاصيل الرئيسية وتنظيم التجارة العالمية (36).

مركز الذهب في مشروع كينز

أوضح كينز أنه على الرغم من التقلبات والحوادث الاقتصادية إلا أنه ما زال للذهب قيمة كبيرة ، وأساس متفق عليه في المعاملات الدولية، ومن المحتمل أن يستمر الطلب على الذهب للاحتفاظ به رصيذاً احتياطياً ضد الطوارئ، وأنّ الذهب المستخرج سنوياً من المناجم وما تبقى خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية لا يزال يؤدي خدمة ذات شأن كوسيلة لتسوية الأرصدة المستحقة للدولة الدائنة ، ومن الصعب أن نطلب من الولايات المتحدة أن تلغي تلك الصفة النقدية لما عندها من كميات كبيرة، والتي عُدت أساس مركزها المالي، وليس الغرض من اتحاد المقاصة التخلص عن الذهب نهائياً ، وإنما الاستغناء عنه كعامل متحكم في شؤون العالم المالية⁽³⁷⁾.

ومن وجهة نظر كينز يجب أن تتحدّد حصة كل دولة في الاتحاد أساساً بحجم صادرات الدولة وواراداتها ، وتصبح معيار مسؤولياتها في إدارة شؤون الاتحاد لا على أساس إنتاج الذهب والاحتياط الموجود منه ؛ لأنّ النظام بحاجة إلى كمية من النقد الدولي لا تحددها ظروف لا يمكن التنبؤ بها ، ولا صلة لها بظروف الطلب على النقد الدولي كما هو الحال بالنسبة لكمية الذهب المتاح استعماله كنقد ؛ فهو يتوقف على مقدار التقدم الفني في صناعة الذهب وتعدينه ، كما يتوقف على التغييرات التي تطرأ على سياسات الدول المختلفة إزاء احتياطي الذهب المحفوظة به ، بينما يجب أن تتوقف كمية النقد الدولي على حاجة التجارة الدولية وليس على الذهب⁽³⁸⁾.

وفي ضوء تلك الحاجة يمكن للعالم أن يزيد أو يُنقص من كمية النقود لمواجهة أحوال التضخم أو الانكماش في العالم، وأن تتفق الدول المشتركة فيما بينها على قيمة عملاتها بالنسبة للبانكور ، وتراعي عند شرائها الذهب مباشرة ، أو بوساطة تلك القيمة التي يحددها المجلس ، ولا يجوز للأعضاء أن يغيروا تلك القيمة بعد تحديدها دون إذن المجلس، وللدولة المشتركة أن تقدم ذهباً للاتحاد لتحصل على رصيد دائن بالبانكور⁽³⁹⁾ ، وعندما تتحدّد قيمة البانكور بوزن معين من الذهب ، ولما كانت عملات الأعضاء سيتحدّد لها سعر صرف بالبانكور ، فسيكون لها قيمة ذهبية محددة لا يصح للسلطات النقدية الرسمية تجاوزها عند شرائها للذهب.

ووفقاً لذلك المبدأ يحقّ للأعضاء الحصول على رصيد بالبانكور بعد تقديم الذهب لأتحاد المقاصة ؛ مما يُهيئ للدول التي تنتج الذهب وتخزنه فرصة أكيدة لتصرف ما يزيد عن حاجتها من الذهب، فأنشاء الاتحاد لن يضر تلك الدول، بل يحسن من مركزها، وللمصارف المركزية الحق في الاحتفاظ باحتياطي ذهبي ، أو سك عملة ذهبية ، أو تبادل الذهب فيما بينهم ما دامت لم تدفع عند شرائها الذهب سعراً أعلى من سعر التعادل المقرّر ، وكذلك لا يحقّ للعضو أن يطلب من الاتحاد أن يدفع له ذهباً بقيمة أو ببعض قيمة ماله لدى الاتحاد من رصيد دائن بالبانكور؛ لأنّ أرصدة البانكور التي لدى الاتحاد لا يمكن تحويلها إلا لأعضاء الاتحاد⁽⁴⁰⁾، ويتضح من خلال ذلك أنّ أعضاء الاتحاد سيكون لهم الحق التبادل بين البانكور والذهب في اتجاه واحد، أي من الذهب إلى البانكور ، ولا يحقّ لهم العكس.

إنّ تلك المقترحات عكست بلا شك رؤية كينز الذي وضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيراً خلال الحرب ؛ لذا كانت غاية المشروع البريطاني هو خدمة للمصالح البريطانية في إقامة نظام نقدي دولي يتوافق مع مصالحها ، وينسجم مع موازين القوى الذي كان قائماً قبل الحرب من خلال إيجاد طريقة تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الأموال لإعادة بناء الاقتصاد ، واستعادة التوازن في موازين المدفوعات ، واستخدام السياسة النقدية بحرية كاملة ، وعدم ترك الولايات المتحدة لتهيمن على النظام النقدي الدولي بمفردها⁽⁴¹⁾.

ومن هنا يمكن القول: إن مشروع كينز مثل أنذاك قفزة كبيرة في شؤون النقد الدولية ؛ لأنه تنبأ باتساع نطاق تدويل الحياة الاقتصادية، والحاجة إلى سلطة مركزية دولية موحدة ، تكون لها القدرة على مواكبة التغيرات العالمية ، وبحيث ينزع عن تلك السلطة سيطرة أي دولة عليها ، إذ أصرّ كينز على أن لا يعطي أي دور متميز لأية عملة وطنية ، واستبعاد دور الذهب ، والتشديد على عدم قابلية العملة الجديدة بالتحول إلى الذهب ، وطالب بأن تحسب قيمة البانكور اعتماداً على عملات الدول المشاركة بحسب الأهمية النسبية لعملة كل دولة من مدفوعات التجارة الدولية كما كانت قبل الحرب العالمية الثانية⁽⁴²⁾.

ولمواجهة المشروع البريطاني لإنشاء نظام نقدي دولي على وفق ما اقترحه كينز ؛ وجّه الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin D.Roosevelt) وزير خزانته هنري مورغنتاو (Henry Morgenthau) في 7 نيسان 1943 لبدء المشاورات مع الجانب البريطاني لوضع أسس النظام الاقتصادي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي الوقت نفسه أرسل مورغنتاو إلى الجانب السوفيتي والصيني مخطط المشروع الأمريكي لغرض دراسته ، وبيان الموقف الدولي منه ، والعمل على حل وتذليل الصعوبات لإقراره⁽⁴³⁾.

رابعاً: مشروع وايت

أطلق على المشروع الأمريكي اسم مشروع وايت ؛ نسبة إلى اسم المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكستر وايت (Harry Dexter Hwite)⁽⁴⁴⁾ ، وكانت فكرته تقوم على أساس التعاون بين السلطات النقدية لدول عالم ما بعد الحرب ؛ وهدف المشروع إلى إحياء نظام قاعدة الذهب، ووضع الدولار جنباً إلى جنب مع الذهب، وأكد أنّ الرخاء الاقتصادي كالسلام ، فكما أنّ العزلة السياسية مستحيلة، فإنّ العزلة الاقتصادية غير ممكنة أيضاً⁽⁴⁵⁾، وأنّ العالم بعد الحرب سيواجه ثلاث تحديات نقدية ، وهي منع تدهور أسعار الصرف، وتجنب انهيار الأنظمة النقدية ، والحفاظ على التجارة الدولية ، وأنّ ذلك لا يمكن القيام به بنجاح إلا عن طريق العمل الدولي ، وأنّه من الخطأ ألا نستعد وننتهي للتعاون النقدي ؛ لأنّ هكذا عمل يحتاج منا أشهر عدة ، ونهاية الحرب العالمية الثانية على الأبواب ؛ لذا علينا تشكيل صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund) ووضع تصاميم لأداة نقدية دولية⁽⁴⁶⁾.

تشكيل صندوق النقد الدولي

اقترح وايت تشكيل منظمة أو صندوق دولي يعمل على استقرار سعر الصرف ومكافحة عمليات المنافسة بين الدول الأعضاء في أسعار الصرف، وتكون موارده عبارة عن مجموعة من الأسهم تقدّمها الدول الأعضاء فيه ، و تتحدّد لكل دولة حصة على أساس تجارتها الخارجية، ومقدار احتياطاتها من الذهب، وحجم دخلها القومي ، وفي مقابل ذلك يحقّ لكل دولة وقت الحاجة أن تلجأ لموارد الصندوق، ولكن في حدود مبلغ حصتها للحصول على العملات الأجنبية لمعالجة الخلل في موازين المدفوعات⁽⁴⁷⁾، وكذلك تكمن مهمته في مراقبة عمل النظام النقدي الجديد ، وتشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية ، وييسر التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، ومن ثمّ الإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي والمحافظة عليها، وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء، وتجنب التخفيض التنافسي في قيم العملات، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على عمليات

الصرف والمعرفة لنمو التجارة العالمية , وتدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء، متيحاً لها استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية؛ كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي⁽⁴⁸⁾.

اقترح وايت أن تكون وحدة التعامل الدولي هي اليونيتاس (Unitas) تتحدد قيمتها على أساس وزن معين من الذهب، وعلى الدول الأعضاء أن تحدد قيمة عملتها بالذهب أو باليونيتاس , وليس لها الحق أن تتغير تلك القيمة إلا بموافقة (80%) من أصوات مجلس الصندوق، وعلى الصندوق فتح حسابات للأعضاء بوحدة اليونيتاس بشرط أن يحتفظ الصندوق بغطاء ذهبي لودائع اليونيتاس , ويكون بنسبة (100%)، وتكون الودائع قابلة للتحويل والسحب , أما على شكل ذهب, أو على شكل عملة من عملات الأعضاء , وذلك بالسعر الذي يحدده مجلس الصندوق، وإذا رأى المجلس أنّ عملة أحد الأعضاء قد تدهورت فيصبح لزاماً على ذلك العضو أن يقدم إلى الصندوق مقدراً من عملته ما يعادل الانخفاض الذي طرأ على قيمة العملة التي لدى الصندوق , وفي مقابل ذلك إذا ارتفعت قيمة عملة أحد الأعضاء فعلى الصندوق أن يعيد لذلك العضو من عملته ما يعادل ارتفاع قيمة عملته بالنسبة للذهب أو اليونيتاس⁽⁴⁹⁾.

الهيكل التنظيمي للصندوق

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق بحسب رأي وايت من مجلس المحافظين , ويطلق عليه أيضاً مجلس الصندوق , والمجلس التنفيذي , والمدير العام , والموظفين, ويتكون مجلس المحافظين من محافظ ونايب من كلّ دول الأعضاء , ويختار مجلس المحافظين أحد الأعضاء رئيساً للمجلس وهو السلطة العليا في الصندوق , ويمنح الصلاحيات كافة , يكتمل النصاب بحضور ثلثي أعضاء المجلس، ولا يحق للنائب التصويت إلا في غياب رئيسه , وتكون مدة خدمة العضو والنايب ثلاث سنوات قابلة للتجديد إذا وافقت حكومة العضو بذلك، وتوزيع الأصوات في المجلس متماشياً بقدر الإمكان مع مقدار الحصص , ويكون لكل صوت (100) ألف وحدة حقوق (اليونيتاس) , ومع ذلك فلن يسمح لأي دولة أن يكون لها من الأصوات أكثر من ربع مجموع الأصوات بصرف النظر عن مقدار حصتها , وتصدر القرارات بأغلبية الأصوات، ويعقد المجلس وفقاً لما يقرره أعضاء المجلس إذ يُقدّم طلباً موقعاً من (15) عضواً إلى رئيس المجلس , أو بناء على دعوة من المجلس التنفيذي، أما المجلس التنفيذي فقد عُدت السلطة الثانية في الصندوق بعد مجلس المحافظين , ويتألف من خمسة أعضاء يتم اختيارهم بالتعيين عن طريق البلدان الأعضاء الخمسة صاحبة أكبر الحصص , و(15) يتم انتخابهم من البلدان الأعضاء الأخرى , وللمجلس المحافظين زيادة أو تخفيض عدد أعضاء المجلس التنفيذي , ويضطلع المجلس بمسؤولية تسيير أعمال الصندوق وكافة الصلاحيات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين⁽⁵⁰⁾.

يجتمع المجلس التنفيذي سنوياً كما له أن يعقد اجتماعات أخرى متى ما طلب ربع مجموع الأصوات من رئيس المجلس، ويكتمل النصاب القانوني للمجلس من أكثر من نصف المجموع، وعند غياب عضو من أعضاء اللجنة التنفيذية يحلّ نائبه محله، وكذلك للمجلس التنفيذي أن يشكّل لجاناً استشارية يكون أعضاؤها موظفين , أو غير موظفين لدى الصندوق , ويضع المجلس التنفيذي قواعد أساسية تكون ملزمة لموظفي الصندوق ولجانته , وينتخب المجلس التنفيذي مديراً عاماً للصندوق من غير أعضاء المجلس التنفيذي والمحافظين , يتولّى رئاسة المجلس التنفيذي , ولا يملك حق التصويت إلا بالصوت المرجح , أي إذا تساوى عدد الأصوات , ويجوز له المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين , ولكنّه لا يصوت في تلك الاجتماعات , وهو المسؤول عن تنظيم الهيكل الوظيفي للعاملين في الصندوق⁽⁵¹⁾.

اقترح وايت أن يكون مقر الصندوق الرئيسي في البلد العضو صاحب أكبر حصة عضوية ، ويجوز انشاء وكالات ومكاتب فرعية على أراضي البلدان الأخرى، ويعيّن كلّ بلد عضو بنكه المركزي؛ ليكون جهة الإيداع في الصندوق ، أو أي مؤسسة أخرى ، إذا لم يكن لديه بنك مركزي، أما بالنسبة إلى الأرباح الصافية فقد طرح وايت بأن يكون تقسيمها إلى قسمين ، الأول للاحتياطي ، والقسم الآخر يوزع سنوياً بين الأعضاء بنسبة الحصص، وتدفع الأرباح للأعضاء ، أما بعملة العضو ، أو بعملة الصندوق ، أي اليونيتاس ، وإذا عجز أحد الأعضاء عن القيام بتعهداته واستعمال موارد الصندوق على نحو يتنافى مع أهداف الصندوق، فمن حق الأخير أن يرفع إلى ذلك العضو تقريراً ، وتعليق عضويته إذا لم يلتزم بتعليمات الصندوق بقرار أغلبية أصوات المجلس ، ويحرم العضو من ميزات العضوية ، ولكنّه يكون ملزماً بواجبات العضوية كغيره من الأعضاء ، وتسقط عضوية الدولة الموقوفة من تلقاء نفسها في نهاية عامين إذا لم يكن قد أُعيد اعتبارها بقرار من أغلبية الأصوات، وبحقّ لأي عضو أن ينسحب في أي وقت بإرسال إخطار إلى مجلس الصندوق ، ويصبح الانسحاب نهائياً ونافاً بمرور سنتين من تاريخ التنبيه بالرغبة من الانسحاب ، ويدفع الصندوق للدولة التي انسحبت مبلغاً من المال مساوياً لمقدار حصتها المدفوعة ، وفي مقابل ذلك أن تسدّد الدولة ما بذمتها ، ويمنح الصندوق خمس سنوات لتصفية حسابه مع تلك الدولة (52).

يحقّ للصندوق بيع الذهب وشراؤه مقابل عملة أي عضو بعد التشاور معه ، لاسيّما العضو الذي يبيع الذهب بعملته ، شرط أن لا تؤدي عملية البيع إلى زيادة حيازة الصندوق من عملة البلد العضو على المستوى الذي تخضع عنده الرسوم، وكذلك لا يسمح للصندوق أن يبقي لديه مثل تلك العملة أكثر من ستين يوماً من تاريخ شرائها ، إلا بموافقة 80% من أصوات مجلس الصندوق ، وإذا تبين أنّ مستوى الطلب على عملة أحد الأعضاء يهدر قدرة الصندوق على توفير تلك العملة ، فإنّه يعلن رسمياً ندرة تلك العملة ، ويقوم بإبلاغ العضو بذلك ، وإصدار تقرير يحدّد أسباب تلك الندرة ، ويضع التوصيات لإنهائها، وللصندوق أن يقترض من أي عضو مبالغ بعملة ذلك العضو ، ولكن بشرط موافقة العضو على شروط القرض ، و80% من أصوات المجلس ، وللأخير أن يبيع سندات حكومات الأعضاء شرط أن يوافق على البيع عضو مجلس الصندوق الذي يمثل الدولة التي ستباع السندات فيها، وللصندوق أن يقترض أحد الأعضاء لمدة سنة أو أقل ما لا يزيد عن 75% من العملة الاحتياطية لذلك العضو ، بشرط أن يوافق على ذلك 80% من أصوات المجلس (53).

حدّد مجلس الصندوق حد أعلى وأدنى لسعر الصرف ، ومراقبة عمليات الصرف ، والمبادلة النقدية بين الدول الأعضاء ، وتتعهد الدول المشتركة بالمحافظة على أسعار الصرف الذي حدده الصندوق للتبادل بين عملاته و عملات الأعضاء الآخرين ، ولا يحقّ للعضو تغيير تلك الأسعار إلا بموافقة مجلس الصندوق ، وكذلك لا يسمح للعضو عقد اتفاقات نقدية مع دول أخرى إلا بموافقة الصندوق ، ويتعهد في عدم الدخول في أي معاملات مخالفة لأهداف الصندوق مع أي بلد غير عضو ، وعليه أن يقدم كلّ المعلومات اللازمة للصندوق (54).

ويتضح من خلال ذلك بأن مشروع وايت ارتكز على منح صندوق النقد الدولي قروضاً للدول الأعضاء التي تعاني من اختلالات مالية ؛ ليرز بذلك على أنّه صندوق دعم للاستقرار، إذ تشترك الدول الأعضاء فيما بينها لتجميع موارده المالية من خلال مساهمات مشكّلة من الذهب و عملات أجنبية، ويلتزم الصندوق في إطار ذلك المقترح بمبادلة العملات المحلية للدول الأعضاء، والتزامها بشراء أو بيع كميات من الذهب والعملات الأجنبية مع الصندوق < بما يمكن من عودة اقتصادياتها لحالتها التوازنية، ويمكن للدول الأعضاء في ظل ذلك المقترح التقدم بطلب تغيير مستويات سعر صرفها في ظل العمل على تحقيق استقرار الأهداف الرئيسية المتمثلة في الاستقرار النقدي وتوازن موازين المدفوعات.

وإلى جانب ذلك اقترح وايت أن يدفع كل عضو بعملة المحلية بنسبة 10 % سنوياً من مقدار حصته، وفي حالة حدوث اختلال جوهري في موازين المدفوعات تكون مهمة الصندوق السعي لتثبيت قيمة العملات من خلال الائتمانات المتبادلة بين الأعضاء، وطالما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تتمسك بنظام الصرف بالذهب، والدولار قابل للتحويل ذهباً في المدفوعات الدولية، فستكون العملة المستخدمة هي الدولار، وبذلك الشكل كان المشروع يعبر عن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تملك آنذاك أكبر كمية من الذهب العالمي. وتنتج أعلى دخل في العالم⁽⁵⁵⁾، وأنّ المصرف المركزي الوحيد الذي كان قادراً على تأمين تغطية ذهبية لعملة هو مصرف الاحتياط الفيدرالي، ومن ثمّ يكون الدولار هو العملة الوحيدة الصعبة عكس البنوك الذي يطبع بإشراف مؤسسة دولية، وحسب حاجة الاقتصاد العالمي، وإنّما بإشراف مصرف الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، وحسب مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁶⁾.

كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن من ناحية في توزيع القروض على أطراف كثيرة، ومن ناحية أخرى تضمن لنفسها القدرة على التحكم بالتدفقات المالية الدولية، كما أنّ حجم الاقتصاد الأمريكي السريع قد فرض على واشنطن أن تتخذ التدابير اللازمة لضمان التزود بما تحتاج إليه من مواد أولية؛ وفتح أسواق العالم أمام إنتاجها السلعي الفائض عن حاجتها؛ وللنجاح في ذلك المضمار ما كان هناك بدّ من أن يزيح الدولار الأمريكي الجنيه الاسترليني، وينهي دوره بصفته أكثر عملات العالم تداولاً آنذاك، وأن يحلّ الـ وول ستريت (Wall Street) مكان مركز لندن المالي، ويستحوذ على مكانته في لعب دور قطب الرحي بالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية والدولية⁽⁵⁷⁾.

خامساً: مؤتمر بريتون وودز وتبني مشروع وايت

أرسل مورغنثاو المشرع الأمريكي إلى (37) دولة⁽⁵⁸⁾ من دول أوروبا الغربية، وجميع دول الحلفاء التي شاركت في الحرب تجاه دول المحور، ووجه لهم الدعوات، وإرسال خبرائهم الفنيين، والحضور في مدينة اتلانتيك لدراسة مقترح النظام النقدي الدولي الجديد، إلا أن كينز اقترح أن تقتصر المشاركة على الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وبعض البلدان الرئيسية، إلا أن الإدارة الأمريكية رفضت ذلك الاقتراح، وللمدة من 15 إلى 30 حزيران 1944 التقى ممثلو 18 دولة في مدينة اتلانتيك في نيوجيرسي للمفاوضات وتقديم المقترحات اللازمة لعالم ما بعد الحرب، وأسفر الاجتماع على تأسيس منظمة دولية تهدف إلى تأمين قروض لبلدان ذات العجز في موازين مدفوعاتها، ومراقبة سياسات تخفيض النقد حين تكون عملة البلد المتعرض للعجز **مقيمة** بأعلى من قيمتها بصورة مستمرة، والتمهيد لعقد مؤتمر عالمي في مدينة بريتون وودز⁽⁵⁹⁾، وعلى ما يبدو لم تكن الشؤون النقدية تقل في أهميتها عن المسائل العسكرية من وجهة نظر فرانكلين روزفلت وونستون تشرشل (Winston L.S Churchill)، وكان الرهان بين الطرفين هو النظام النقدي الدولي كتعبير عن السيطرة الاقتصادية على الصعيد العالمي هو الذي دفع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لعقد ذلك المؤتمر⁽⁶⁰⁾.

وبناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عقد المؤتمر في فندق ماونت واشنطن (Mount Washington)، في مقاطعة بريتون وودز (Bretton Woods) بولاية نيو هامبشير (New Hampshire) في شمال شرقي الولايات المتحدة في 1-22 تموز 1944، وحضر المؤتمر قرابة (730) مندوباً من 45 دولة⁽⁶¹⁾، وهو ما عبّر عن حاجة الاقتصاد العالمي للخروج من أزمة نظام الكتل النقدية، وتقلبات أسعار الصرف وما رافق ذلك من انحسار في حجم التجارة الدولية، وكان لابد من إيجاد معيار جديد لقياس قيمة البضائع عوضاً عن الذهب؛ لأنّ أغلب الدول لم تعد

تملك منه أي شيء⁽⁶²⁾، ومن ثمَّ كان لا بدَّ من توفير الأطر النقدية والمالية، وتشجيع انماء التجارة العالمية بعد الحرب التي ستعيد الدم إلى عروق الاقتصاديات الرأسمالية التي عانت من الانهيار، والخراب، والفوضى أثناء الحرب، فضلاً عن وضع منظومة دولية قادرة على تسيير النظام الاقتصادي الدولي بما يسمح لها بتلافي المشكلات الأساسية التي ساهمت في خلق الحروب الاقتصادية، وتطبيق الفلسفة الاقتصادية الجديدة المبنية على حرية التبادل الاقتصادي باعتبارها قاطرة التنمية من ناحية، وأداة للسلام بين الدول والشعوب من ناحية أخرى⁽⁶³⁾.

اتفق غالبية الأعضاء أنّ مدة ما بين الحربين عكست فشلاً اقتصادياً تمثل بصورة خاصة في القضايا النقدية الدولية، وأسعار الصرف بين العملات الذي مهد السبيل لوصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا من جهة، وكبح عوامل المقاومة وشلّها لدى بقية الدولة من جهة أخرى⁽⁶⁴⁾؛ لذا كان الهدف من المؤتمر هو ضمان حرية تداول العملات بين مختلف البلدان، واستقرار الصرف باعتماد أسعار ثابتة من خلال ربط العملات بقاعدة دولية لقياس القيم، تتسم بالاستقرار، وتحظى بالقبول العام، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات، وتوفير السيولة الدولية، ووضع القواعد اللازمة لتنظيم الحياة النقدية الدولية لما بعد الحرب، وصياغة النظام المالي والاقتصادي الجديد في العالم؛ بهدف الخروج من الاقتصادات المغلقة المتنافسة التي كانت متبعة؛ وخلق نظام نقدي يؤدي إلى النمو وتدفع رأس المال والتجارة والانتعاش الاقتصادي المرجوة⁽⁶⁵⁾.

وخلال المؤتمر طُرح مشروعان أحدهما قدّمته الحكومة البريطانية على لسان مبعوثها الاقتصادي الكبير اللورد كينز، والثاني قدّمته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان ممثلها الاقتصادي هاري وايت، وشكّل المشروعان القاعدة الأساسية التي ارتكز عليها المؤتمرين في بريتون وودز، وكانت نقاط الخلاف بين الطرفين معبرة بوضوح عن تناقض في المصالح بين البلدين، إذ أراد كينز من خلال مشروعه أن يعطي للدولة حرية أكبر في تعاملاتها المتعددة مع ضرورة خضوعها لسلطة عالمية تحافظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي، ولكن غاية المشروع هو لخدمة المصالح البريطانية، ويتضح ذلك من خلال إيجاد طريقة تسمح بالحصول على كمية كبيرة من الأموال لإعادة بناء الاقتصاد، واستعادة التوازن في موازين المدفوعات، واستخدام السياسة النقدية بحرية كاملة، وعدم ترك الولايات المتحدة تهيمن على النظام النقدي، ومنع تجسيد الدولار كعملة دولية من خلال اقتراح البنكور، ومحاولة تكريس وضعية دولية على أساس يناسب ماضيها كقوة عظمى مسيطرة وفق مركزها الحالي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال توزيع الحصص بما يتناسب ومساهمات الدول في التجارة الخارجية قبل الحرب، وليس على أساس ما يمتلكونه من ذهب⁽⁶⁶⁾.

وعلى الرغم من قوة بناء المشروع البريطاني، إلا أنه لم يجز القبول في مؤتمر بريتون وودز؛ نظراً لمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ وصفت مقترحات كينز بأنها نزع سلاح مالي لما تضمنه من خلق عملة جديدة، وهيئة فوق الدول، واضعاف لدور الدولار والذهب؛ لأنَّ فيه محاولة لعزل أية إمكانية للدول القوية في السيطرة على النظام النقدي الدولي الجديد، باعتباره يركز على إعطاء صلاحيات إدارة الشؤون النقدية والمالية في الاقتصاد العالمي لهيئة دولية محايدة؛ ولذلك أتى التنظيم النقدي في ضوء القواعد والاتجاهات العامة التي قدّمها الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم مشروع وايت⁽⁶⁷⁾.

اسفر الاجتماع عن توقيع وثيقة تحت عنوان بيان الخبراء المشترك (Joint Statement of Experts)، أقرَّ فيها المؤتمر نظاماً نقدياً جديداً قائماً على ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات فيما بينها، وتحقيق التوازن في موازين المدفوعات، ويمكن للدول أن تموّل عجزها المؤقت في موازين مدفوعاتها باستخدام احتياطياتها الدولية، وبالاقتراض من صندوق النقد الدولي، أما في حالة وجود اختلال هيكلية، أي

وجود عجز أو فائض بشكل كبير و مستمر ، فإنه يسمح للدولة بتغيير سعر عملتها في حدود 10% دون اشتراط الموافقة المسبقة للصندوق⁽⁶⁸⁾ , فضلا عن اتخاذ الدولار إلى جانب الذهب كأداة احتياط تستعمل في تسوية أرصدة موازين مدفوعات الدول , باعتبار أنّ تلك العملة لعبت دوراً بارزاً في العلاقات المالية الدولية ؛ نظراً لقوة الاقتصاد الأمريكي الذي تجسّد من خلال الطلب الأوروبي المتزايد على الصادرات الأمريكية ، وكذلك أهمية الاحتياطات الذهبية التي تستحوذ على قرابة ثلثي المخزون من الاحتياط العالمي , الشيء الذي أهل الدولار ليكون إلى جانب الذهب قاعدة صرف يتم على أساسها تحديد أسعار العملات الوطنية , بحيث أن (1) أونصة⁽⁶⁹⁾ من الذهب تساوي 35 دولار.

وفي ظل ذلك النظام التزمت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بنك الاحتياط الفيدرالي بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35 دولار لكل أونصة من الذهب ، واستخدام الدول لما لديها من أرصدة دولارية لشراء عملتها المحلية , عندما تميل قيمتها للتدهور بأكثر من 1% من سعر التعادل أو التدخل ببيع عملتها , و شراء الدولار عندما تتحسن قيمتها بما يفوق 1% من سعر التعادل, وفرض القيود على تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ؛ وذلك لتفادي تأثيرها على نظام أسعار الصرف الثابتة؛ ونتيجة لذلك أصبح الدولار العملة الاحتياطية الدولية الوحيدة للتحويل إلى الذهب , ومن ثمّ ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات من خلال ربط أسعار عملات الدول إلى الدولار, ومن ثمّ إلى الذهب⁽⁷⁰⁾, وتعدّ تلك الأفكار بمثابة الأهداف الأساسية التي خرج بها مؤتمر "بريتون وودز" التي أوكلت مهمة الإشراف على تطبيقها لصندوق النقد الدولي .

ويتضح من خلال ذلك كان من الطبيعي أن ينشأ خلاف حاد بين وجهة نظر بريطانيا التي كانت تمثّل مركز الاقتصاد الرأسمالي العالمي قبل الحرب , وبين وجهة النظر التي تبنتها الولايات المتحدة التي انتقل إليها خلال الحرب ؛ وذلك ما جسّدته الرؤى المختلفة للمشروعين الذي سعى كل منهما لمعالجة الاضطراب في الاقتصاد الرأسمالي العالمي والسعي لترسيخ اقدمه⁽⁷¹⁾ , وذلك ما أكّده رئيس الوفد البريطاني جون مينارد كينز عندما أعلن بعد المؤتمر (إنّ الأمر الواضح هو أنّ أغلب الدول المدعوة لم تقم بأي دور في المؤتمر, وأنها كانت حجر عثرة لا غير , إنّنا هنا إزاء أكبر مهزلة حدثت في السنوات الأخيرة) ، وعلى ما يبدو أنّ معظم الدول الأوروبية وأمريكا اللاتينية كانت بأمس الحاجة للمساعدات الأمريكية ؛ لذلك ساندت المشروع الأمريكي ليس لأنّ وايت أكثر اقناعاً من كينز , بل بسبب القوة الاقتصادية , والسياسية , والعسكرية , للولايات المتحدة التي عندما كانت وفودها تتفاوض في بريتون وودز كانت قيادة الجيش الأمريكي تخطّط لنشّ هجوم نووي على المدينتين اليابانيتين هيروشيما , وناكازاكي⁽⁷²⁾, ولم تكن اليابان والمانيا مدوعتين للحضور, أما الاتحاد السوفيتي على الرغم مشاركته في أعمال المؤتمر إلا أنّه لم يصادق على الوثيقة , ولم ينضم إلى عضوية صندوق النقد الدولي ؛ لأنّه رأى فيه هيمنة واضحة للاقتصاد الأميركي على النظام المقترح.

الخاتمة

تبيّن من خلال البحث بأنّ هناك تشابه في المشروعين من حيث المبادئ الأساسية، فقد تضمّن كلّ منهما إيجاد مؤسسة مركزية نقدية دولية، والسعي وراء تحقيق التوازن في موازين المدفوعات الدولية، وتوفير انتمان دولي للأعضاء، والعمل على استقرار أسعار صرف العملات، كما أنّ ميزان القوى ما عاد في مصلحة بريطانيا التي أرهقتها تكاليف الحربين العالميتين الأولى والثانية , وكانت قاب قوسين أو ادنى من اعلان عجزها، فضلاً عن تصاعد حركات التحرر في جميع المستعمرات كان بمثابة إنذار أشار إلى نهاية قوتها , وزوال هيمنتها الاستعمارية ؛ لذا حاول كينز استرجاع مكانتها الدولية

من خلال تشكيل اتحاد المقاصة يكون بمثابة سلطة مركزية فوق الجميع ، وعدم ترك الولايات المتحدة تهيمن على النظام الدولي ، ولا يخفى بأن كينز وضع في ذهنه موقف الذهب في بريطانيا الذي كان قد تدهور كثيراً خلال الحرب العالمية الثانية ؛ ولذا سعى لإسقاط الذهب عن عرشه في نظام النقد الدولي، والتخلص منه كعامل يتحكم في مستوى النقد العالمي، وراعى حاجة بريطانيا للسيولة النقدية في مرحلة عمليات إعادة التعمير لما بعد الحرب من خلال اقتراح عملة البانكور غير قابلة للتحويل إلى الذهب ، والسحب التدريجي للذهب الذي تدفق القسم الأعظم منه إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مقابل ذلك أراد وايت من مشروعه إلى خدمة المصلحة الأمريكية فخلال سني الحرب أضحى الاقتصاد الأمريكي بمثابة ورشة الصناعة للبلاد التي تخوض غمار الحرب ضد دول المحور ، وظلت أجهزته الإنتاجية تعمل ليلاً ونهاراً لكي تفي بحاجات الدول الحليفة المحاربة من المواد الغذائية ، والمواد الخام ، والمعدات الحربية ، حتى ارتقت إلى أكبر دولة دائنة آنذاك ، وسعى على استيفاء ديونها من خلال صندوق النقد الدولي الذي أصبح السلطة المشرفة على النظام النقدي الجديد مع استعمال الدولار بوصفها عملة دولية إلى جانب الذهب، الذي لم يعد مطلوباً فقط للحصول على البضائع من الولايات المتحدة ؛ وإنما للشراء من أي دولة أخرى ، مما جعله أساس المدفوعات الدولية ، وبذلك تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى بنك مركزي للعالم ، واستطاعت أن تنفرد في إمكانية تمويل عجزها التجاري عن طريق طبع الدولار ، من دون أن تضطر إلى إجراء سياسات انكماشية لأنه يتم تصديره إلى جميع العالم

الهوامش والتعليقات

- (1) بلاح نوال و بوبرطخ كريمة، أثر المنافسة أورو دولار على النظام النقدي الدولي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2015، ص7.
- (2) مروان عطون، النظريات النقدية، الجزائر، 1989، ص9.
- (3) للاطلاع على نظام قاعدة الفضة ونظام قاعدة الذهب ينظر إلى احمد محمد عادل عبد العزيز ، تقييم النظم النقدية من منظور معياري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد 23 ، 2020 ، ص95.
- (4) اكرم محمود الحوراني ، عبد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، دمشق، 2911، ص24.
- (5) W.M. Scammell, "The Working of the Gold Standard", Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research, 17, 1965, p. 103
- (6) Henri GUITTON, La Monnaie , paris, 1974, pp. 522-523
- (7) ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص53.
- (8) هزاع مفلح، المصدر السابق، ص 59.
- (9) F.L.Block, The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present, Berkeley, 1978, p.15.
- (10) Ragnar Nurkse, International Currency Experience: Lessons of the Inter-War Period. Geneva, 1944, p.29
- (11) ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، الجزائر، 1987، ص16-17.
- (12) F.L.Block ,The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present. Berkeley: University of California Press, 1978, p.15.
- (13) Henri GUITTON, Op.Cit, p.527.
- (14) Ragnar Nurkse, International Currency Experience: Lessons of the Inter-War Period. Geneva, 1944, p.27
- (15) Barry Eichengreen, Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939. Oxford, 1992, pp.122-125.

- (16) Milton Friedman and Anna J.Schwartz, . A Monetary History of the United States, 1867–1960. Princeton,1963,30-55.
- (17)Herman Van der Wee, Prosperity and Upheaval The World Economy 1945- 1980, Translated by Robin Hogg and Max R. Hall, Berkeley, University of California Press, 1988, P. 26.
- (18) Robert C. Grogin, Natural Enemies (The United States and the Soviet Union in the Cold War, 1917- 1991), First Published, London, Lexington Books, 2001, PP. 105- 106
- (19)J. M. Keynes, The collected writings of John Maynard Keynes: Vol XXV, activities 1940-44: Shaping the post-war world: The clearing union. Cambridge,1980,269-280.
- (20) جون ماينارد كينز ولد في كمبردج عام 1883 ، وهو إقتصادي بريطاني و تلميذ لألفريد مارشال. درس في جامعة كمبردج، وفي عام 1904 حصل على شهادة البكالوريوس في الرياضيات، ثم أصبح أستاذا في نفس الجامعة، أصدر كتابه الأول " التداول النقدي والتمويل في الهند " في عام 1913. وشارك في مفاوضات فرساي بعد الحرب العالمية الأولى 1919 وفي عام 1936 أصدر كتابه المشهور " النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود ". مثل بريطانيا في مفاوضات بريتون وودز عام 1944 توفي عام 1946. للمزيد ينظر.
- Milton Friedman,John Maynard Keynes, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/2 Spring 1997 ,pp.1-23.
- (21) احمد نظمي عبد الحميد، نظام النقد الدولي بعد الحرب المشروع البريطاني والمشروع الأمريكي،الانجلو مصرية، مصر، د.ت، ص 6.
- (22) D.E.Moggridge , Maynard Keynes, External Economic Policy Since the War, Vol I . The Post War Financial Settlement, London,1992,p.677.
- (23)E.Moggridge , Keynes and the International Monetary System, 1909-1946, London1986, pp.59-60.
- (24) كريمة محمد زكي ، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الإسكندرية ، 2004 ، ص 19
- (25) A.H.Meltzer, Keynes's Monetary Theory, Cambridge: Cambridge University Press. Mikesell, The Bretton Woods Debates: A Memoir, Essays in International Finance, No.192, Princeton: Princeton University, March,1988,pp.151-164.
- (26) امين رشيد كنوننة ، الإقتصاد الدولي ، بغداد ، 1980 ، ص 25
- (27) Eyal Hertzog, Guy Benartzi, Galia Benartzi ,Bancor Protocol Continuous Liquidity for Cryptographic Tokens through their Smart Contracts, Edit and Mathematical Formulation by Omri Ross January 9, 2018,pp.3-20.
- (28)L.S.Pressnell , External Economic Policy Since the War, Vol 1, London,1986,pp.170-182.
- (29)Armand Van Dormael,Bretton Woods Birth Of A Monetary System, London,pp.29-40.
- (30) IK.Horsefield, The International Monetary Fund 1945-65, Vol 1, Washington,1969,p.65.
- (31) احمد نظمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 19.
- (32) المصدر نفسه، ص 20.
- (33) قادري عبد العزيز ، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي ، بوزريعة ، الجزائر ، 2003 ، ص 6.
- (34) ودان بو عبد الله،ليات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بمر بلقايد تلمسان، 2015، ص 17.
- (35) Armand Van Dormael,Bretton Woods Birth of a Monetary System, London,pp29-40
- (36) احمد نظمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 39-40
- (37) المصدر نفسه، ص 32.
- (38) Armand Van Dormael,Bretton Woods Birth of a Monetary System, London,1978,pp12-17
- (39) زينب حسن عوض ، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا، الإسكندرية ، 1999 ص 153.
- (40) Armand Van Dormael,Op.Cit,pp18-21.
- (41) J. Keith Horsefield, The International Monetary Fund, 1945–1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation, Vol. 1, Washington, 1969,p.30.
- (42) قسم البحوث والدراسات، صندوق النقد الدولي أداة بيد الامبريالية، مجلة رسالة الجهاد، سلسلة 11، 1988 ص 27

- (43) ثائر صاحب شندل الحسني، دور الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية بريتون وودز 1944-1971 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة القادسية، 2020، ص 103.
- (44) هاري ديكنستر وايت ولد عام 1892 في بوسطن في عام 1917 التحق بالجيش الأمريكي في فرنسا برتبة ملازم حصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة هارفارد عام 1933، وفي عام 1941 عين المستشار الأول لوزير المالية هنري مورغنتاؤ، كان المسؤول الرسمي الأمريكي في مؤتمر بريتون وودز عام 1944، توفي عام 1948. للمزيد ينظر: James Boughton, Harry Dexter White 1892–1948, Centre for International Governance Innovation, 2009, pp. 1-5.
- (45) John Morton Blum, From the Morgenthau Diaries: Years of War, 1941–1945. Boston, 1967, pp. 97-110.
- (46) J. Keith. Horsefield, The International Monetary Fund, 1945–1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation, Vol. 3, Washington, 1969, p. 84.
- (47) امين رشيد كونة، المصدر السابق، ص 221.
- (48) Gardner Richard N, Sterling-Dollar Diplomacy: The Origins and the Prospects of Our International Economic Order, New York, 1969, p. 77.
- (49) احمد نظمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 62.
- (50) قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، بوزريعة، الجزائر، 2003، ص 33.
- (51) زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 163.
- (52) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2011، ص 56.
- (53) احمد نظمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 60-61.
- (54) اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، المصدر السابق، ص 29.
- (55) ودان بو عبد الله، المصدر السابق، ص 18.
- (56) قسم البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص 28.
- (57) New York Herald Tribune (Mar. 31, 1946
- (58) أسماء الدول هي: استراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، كوستاريكا، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، دومينيكا، السلفادور، اثيوبيا، بريطانيا، اليونان، جواتيمالا، هايتي، هوندوراس، الهند، العراق، لوكسمبورج، مكسيكو، هولندا، نيوزيلاند، نيكاراغوا، النروج، باناما، بولاندا، جنوب افريقيا، الاتحاد السوفيتي، يوغسلافيا، بوليفيا، كولومبيا، شيلي، اكوادور، باراغواي، بيرو، يوراغواي، فينزويلا. ينظر: احمد نظمي عبد الحميد، المصدر السابق، ص 67.
- (59) جان دنيزت، الدولار، تاريخ تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988، دمشق، 1989، ص 58.
- (60) قسم البحوث والدراسات، المصدر السابق، ص 23-25.
- (61) M. G. De Vries, Op. Cit. p. 13.
- (62) Patrik Lenain, Le FMI, Casbah édition, janvier, 1999, P. 9.
- (63) رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، 1978، ص 133.
- (64) John Ikenberry, . A World Economy Restored: Expert Consensus and Anglo- American Postwar Settlement, Journal International Organization, No 46, 1992, p. 320.
- (65) M. G. De Vries, The Bretton Woods Conference and the Birth of the International Monetary Fund", New York, 1996, p. 13.
- (66) Barry Eichengreen Hegemonic Stability Theories of the International Monetary System. In Richard N. Cooper, Barry Eichengreen, C. Randall Henning, Gerald Holtham, and Robert D. Putnam, eds. Can Nations Agree? Issues in International Economic Cooperation. Washington, 1989, pp. 265–270.
- (67) ودان بو عبد الله، المصدر السابق، ص 17.
- (68) مجدي محمود شهاب، المصدر السابق، ص 50.
- (69) الاونصة الواحدة تساوي 31.103 غم من الذهب.
- (70) John Morton Blum, Op. Cit. pp. 120-123.
- (71) رمزي زكي، المصدر السابق، ص 135.
- (72) ارستت فولف، صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، 1978، ص 24.

قائمة المصادر

• الرسائل والاطاريح

1. بلاح نوال و بوبرطخ كريمة، أثر المنافسة أورو دولار على النظام النقدي الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى- جيجل، 2015.
2. ثائر صاحب شندل الحسني، دور الولايات المتحدة الأمريكية في اتفاقية بريتون وودز 1944-1971 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية جامعة القادسية، 2020.
3. ودان بو عبد الله، البات المؤسسات النقدية في التوقي ومواجهة الازمات المالية الدولية دراسة حالة الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بمر بلقايد تلمسان، 2015.

• الكتب العربية والمعربة:

1. اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، واشنطن، 2011.
2. احمد نظمي عبد الحميد، نظام النقد الدولي بعد الحرب المشروع البريطاني والمشروع الأمريكي، الانجلو مصرية، مصر، د.ب.
3. ارسنت فولف، صندوق النقد الدولي قوى عظمى في الساحة العالمية، ترجمة عدنان عباس علي، الكويت، 1978.
4. اكرم محمود الحوراني، عيد الرزاق حسن حساني، النقود والمصارف، دمشق، 2911.
5. امين رشيد كونة، الإقتصاد الدولي، بغداد، 1980.
6. جان دنيزت، الدولار، تاريخ تاريخ النظام النقدي الدولي 1945-1988، دمشق، 1989.
7. رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف دراسة في اثر نظام النقد الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، الكويت، 1978.
8. زينب حسن عوض، الإقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الإسكندرية، 1999.
9. زينب حسن عوض الله، الإقتصاد الدولي "نظرة عامة على بعض القضايا، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.
10. ضياء مجيد الموسوي، الإقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
11. ضياء مجيد الموسوي، نظام النقد الدولي، الجزائر، 1987.
12. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي، بوزريعة، الجزائر، 2003.
13. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الإقتصادي، بوزريعة، الجزائر، 2003.
14. كريمة محمد زكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي، الإسكندرية، 2004.
15. مروان عطون، النظريات النقدية، الجزائر، 1989.
16. هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، 2007.

• الكتب الانكليزية:

1. - Armand Van Dormael, Bretton Woods Birth Of A Monetary System, London.
2. A.H.Meltzer, Keynes's Monetary Theory, Cambridge: Cambridge University Press.
3. Armand Van Dormael, Bretton Woods Birth of a Monetary System, London.
4. Armand Van Dormael, Bretton Woods Birth of a Monetary System, London, 1978.
5. Barry Eichengreen Hegemonic Stability Theories of the International Monetary System. In Richard N. Cooper, Barry Eichengreen, C. Randall Henning, Gerald Holtham, and Robert D. Putnam, eds. Can Nations Agree? Issues in International Economic Cooperation. Washington, 1989.

6. Barry Eichengreen, *Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939*. Oxford, 1992.
7. D.E. Moggridge, *Maynard Keynes, External Economic Policy Since the War, Vol I. The Post War Financial Settlement*, London, 1992.
8. E. Moggridge, *Keynes and the International Monetary System, 1909-1946*, London, 1986.
9. Eyal Hertzog, Guy Benartzi, Galia Benartzi, *Bancor Protocol Continuous Liquidity for Cryptographic Tokens through their Smart Contracts*, Edit and Mathematical Formulation by Omri Ross January 9, 2018.
10. F.L. Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*. Berkeley: University of California Press, 1978.
11. F.L. Block, *The Origins of International Economic Disorder: A Study of United States International Monetary Policy from World War II to the Present*, Berkeley, 1978.
12. Gardner Richard N, *Sterling-Dollar Diplomacy: The Origins and the Prospects of Our International Economic Order*, New York, 1969.
13. Henri GUITTON, *La Monnaie*, Paris, 1974.
14. Herman Van der Wee, *Prosperity and Upheaval The World Economy 1945- 1980*.
15. J. Keith Horsefield, *The International Monetary Fund, 1945–1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation, Vol. 1*, Washington, 1969.
16. J. Keith. Horsefield, *The International Monetary Fund, 1945–1965: Twenty Years of International Monetary Cooperation, Vol. 3*, Washington, 1969.
17. -J. M. Keynes, *The collected writings of John Maynard Keynes: Vol XXV, activities 1940-44: Shaping the post-war world: The clearing union*. Cambridge, 1980.
18. James Boughton, Harry Dexter White 1892–1948, *Centre for International Governance Innovation*, 2009.
19. John Morton Blum, *From the Morgenthau Diaries: Years of War, 1941–1945*. Boston, 1967.
20. L.S. Pressnell, *External Economic Policy Since the War, Vol 1*, London, 1986.
21. I.K. Horsefield, *The International Monetary Fund 1945-65, Vol 1*, Washington, 1969.
22. M. G. De Vries, *The Bretton Woods Conference and the Birth of the International Monetary Fund*, New York, 1996.
23. Mikesell, *The Bretton Woods Debates: A Memoir, Essays in International Finance, No.192*, Princeton: Princeton University, March, 1988.
24. Milton Friedman and Anna J. Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867–1960*. Princeton, 1963.
25. Patrik Lenain, *Le FMI*, Casbah édition, janvier, 1999.
26. Ragnar Nurkse, *International Currency Experience: Lessons of the Inter-War Period*. Geneva, 1944.
27. Ragnar Nurkse, *International Currency Experience: Lessons of the Inter-War Period*. Geneva, 1944.
28. Robert C. Grogan, *Natural Enemies (The United States and the Soviet Union in the Cold War, 1917- 1991)*, First Published, London, Lexington Books, 2001.

29. Translated by Robin Hogg and Max R. Hall, Berkeley, University of California Press, 1988.
30. W.M. Scammell, "The Working of the Gold Standard", Yorkshire Bulletin of Economic and Social Research, 17, 1965.

• البحوث العربية:

1. احمد محمد عادل عبد العزيز ، تقييم النظم النقدية من منظور معياري ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة ، جامعة الازهر ، العدد 23 ، 2020.
2. قسم البحوث والدراسات، صندوق النقد الدولي أداة بيد الامبريالية، مجلة رسالة الجهاد، سلسلة 11 ، 1988.

• البحوث الانكليزية:

1. John Ikenberry, . A World Economy Restored: Expert Consensus and Anglo- American Postwar Settlement, Journal International Organization, No 46 ,1992.
2. Milton Friedman, John Maynard Keynes, Federal Reserve Bank of Richmond Economic Quarterly Volume 83/2 Spring 1997.

• الصحف الانكليزية

1. New York Herald Tribune ,Mar. 31, 1946.